THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /109/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

يلقيه المستشار

د. رياض خضور

DR. RIYAD KHADDOUR

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2018/10/03

السـيد الـرئيـس،

أتوجه بدايةً بالتهنئة لكم على اختياركم لترأس أعمال الدورة الحالية للجنة السادسة وكذلك لأعضاء المكتب الموقرين متمنياً لكم النجاح في مهامهم، ولكم أن تعتمدوا على وفدنا في تقديم كل الدعم والتعاون لإنجاح أعمال لجنتنا، وبما يساهم في الحفاظ على التقاليد الراسخة في إطار هذه اللجنة وفي مقدمتها الحرص على التوافق. ولا يفوتني هنا أن أشكر سعادة السفير بيدرو كوميساريو أفونسو، المندوب الدائم لموزامبيق، على قيادته المميزة لأعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه السيد ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة دول أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. واسمحوا لي بالإدلاء بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقد اطَّلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة رقم (A/78/221)، المتضمن التدابير المتخذة من قبل عدد من الدول الأعضاء للقضاء على الإرهاب والتشريعات الوطنية الصادرة بهذا الشأن، وأود في هذا الإطار التأكيد مجدداً على أولوية الملكية الوطنية لجهود مكافحة الإرهاب، وأن المسؤولية الأساسية في مكافحة الإرهاب على أراضي أي دولة تقع بالدرجة الأولى على عاتق تلك الدولة وسلطاتها الرسمية، مما يترتب عليه عدم مشروعية أي أعمال تتم على أراضيها دون موافقتها أو دون تفويض من مجلس الأمن

الدولي، لأنها تشـــكل انتهاكاً واضـــحاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتترتب عليها المسؤولية الدولية، مهما كانت الذرائع والمبررات المقدمة للقيام بهذه الأعمال.

كما أنه لا ينبغي اســـتخدام مكافحة الإرهاب، تحت أي ظرف، كذريعة للتدخل في شؤون الدول الداخلية أو كمبرر لاستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأية دولة بما يتعارض مع الشرعية الدولية والقواعد الآمرة في القانون الدولي.

السيد الرئيس:

إن معظم الصكوك الدولية والوثائق والقرارات ذات الصلة بالتصدي للإرهاب تجمع على أن حالات النزاعات تمثل البيئة الأكثر خصـــوبة لنمو وانتشـــار أشـــد التنظيمات الإرهابية وأخطرها، ولكن ما نشهده في عالم اليوم هو أمر أشد خطورة حيث باتت بعض الدول **تعمد إلى الاستثمار في الإرهاب.** وهنا يحق لنا أن نسأل ما الذي تحقق بعد مرور أكثر من عشـــرين عاماً على الحرب ضـــد الإرهاب في أفغانستان تحت ذريعة انقاذ العالم من خطر تنظيم القاعدة. الجواب ببساطة هو أننا اليوم أمام دولة تم تدميرها بالكامل وإعادتها إلى عصـــور ما قبل التاريخ يســـودها التطرف والعنف ضـــد النســـاء مع عودة تنظيم القاعدة الإرهابي لتصـــدر المشـــهد مجدداً عقب الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة مع حركة طالبان وتسليمها حكم البلاد عقب الانسحاب الأمريكي، والعمل على رفع أسماء قادة طالبان تدريجياً من قوائم الجزاءات.

وخلال العقد الفائت ســـاهم الاعتداء الممنهج على ليبيا في تحويلها إلى بؤرة للإرهاب والتطرف وباتت تهدد معظم القارة الأفريقية من خلال تســـهيل انتقال

المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستخدامهم كمرتزقة مأجورين لزعزعة الاستقرار في بلدان أخرى، ومن ثم إعادة استخدامهم لتبرير التدخل لاحقاً في شؤون تلك الدول وانتهاك سيادتها، بل وحتى احتلالها، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وهكذا فإنه تتم إعادة تدوير هؤلاء الإرهابيين بحسب ما تقتضي مصلحة الدول المشغلة لهم أو التي تستثمر في الإرهاب، وهو أمر يجب التنبه له ومواجهته.

السيد الرئيس

لقد أدت السياسات العدائية التي انتهجتها بعض الدول ضد بلادي سورية بهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها وإضعاف مؤسسات الدولة الوطنية، إلى ظهور "تنظيم جبهة النصرة " الإرهابي، فرع القاعدة في بلاد الشام، وتمدُّدِ تنظيم "داعش" الإرهابي عبر تسهيل انتقال مقاتليه باتجاه الداخل السوري. إن استمرار الوجود غير الشرعي وغير المبرر على الإطلاق للقوات الأجنبية لبعض الدول في شمال وشرق سورية تحت ذريعة محاربة الإرهاب إنما هو في الحقيقة يندرج في سياق الاستثمار في الإرهاب، فما يزال هذا التواجد العسكري غير المشروع يوفر الغطاء لأنشطة الإرهابيين للاستمرار بارتكاب جرائمهم في تدمير البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والخدمية والقضائية، وترويع السكان الآمنين، وسرقة النفط، ومصادرة المحاصيل الزراعية لتمويل أنشطتهم ونشر أفكارهم وأساليب حياتهم المتطرفة في تلك المناطق في ظل غياب سلطة الدولة الرسمية، وغياب دور المؤسسات التعليمية والقضائية والخدمية.

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى وجود عشرات الألاف من الأطفال وأمهاتهم المحتجزين، بظروف لا إنسانية، في مخيمات ومراكز احتجاز في شمال شرق

الجمهورية العربية السورية والتي تسيطر عليها ميلشيات مسلحة مدعومة من القوات الأمريكية، وهؤلاء الأطفال والقاصرين - بحسب تقارير أممية - ليسوا أبداً بمنأى عن خطر انتاج أجيال جديدة من الإرهابيين ما لم تتم معالجة هذا الوضع، وتفكيك تلك المخيمات ومراكز الاحتجاز، وتمكين الدولة السورية من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الإرهاب واجتثاثه نهائياً وهي بمؤسساتها الوطنية قادرة على ذلك، حيث أثبتت تلك المؤسسات نجاحها وفاعليتها في جميع المناطق التي تم دحر الإرهاب منها على امتداد الأراضي السورية.

ختاماً السيد الرئيس إن أية جهود أو تدابير لمكافحة الإرهاب وتفادي ظهور أجيال جديدة من الإرهابيين لن تكون مجدية مالم تتم وفق المحددات التالية:

أولاً: تشخيص وفهم الظروف التي ساهمت في نشوء التنظيمات الإرهابية ورعايتها وتمويلها ونشر الفكر المتطرف، وفي مقدمتها النزاعات المسلحة والتدخل العسكري وحالات الاحتلال والعمل على معالجتها وإنهائها، والتنبه لما تقوم به بعض الدول من استثمار في الإرهاب.

ثانياً: دعم وتعزيز سلطة الدولة الوطنية ومؤسساتها المختلفة في إطار الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب والتأكيد على أولوية الملكية الوطنية لجهود مكافحة الإرهاب، وأن يكون الدعم الدولي مقتصراً على الحالات التي تعجز فيها تلك السلطات عن الاضطلاع بهذا التحدي وبناء على طلب من الدولة المعنية أو بموجب تفويض من مجلس الأمن.

ثالثاً: تحمل جميع الدول لمسؤوليتها في منع عبور الإرهابيين، والاسراع باستعادة مواطنيها من العناصر الإرهابية المنتشرين في مناطق النزاعات حول العالم وأن تكون الأولوية لملاحقتهم ومحاكمتهم، بدلاً من التركيز فقط على إعادة إدماجهم أو تأهيلهم، والأهم من ذلك هو التوقف عن إعادة تدويرهم.

رابعاً: محاربة الفكر المتطرف وملاحقة الجهات والكيانات التي تقف وراء الترويج له على كافة المستويات بغض النظر عن هوية تلك الجهات، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال للحيلولة دون نشر وترويج أية أفكار أو مضامين أو محتويات رقمية من شأنها أن تفضي إلى العنف والإرهاب والكراهية. **وشكراً**